الصناعة التحويلية العربية ومساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

L'industrie manufacturière arabe et sa contribution aux indicateurs macroéconomiques.

د.مليكاوي مولود [1]

[1]أستاذ محاضر أ ، جامعة برج بوعريريج،melikaouim@yahoo.fr

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز واقع الصناعة التحويلية العربية وتركيبها الهيكلي ومدى مساهمتها في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالقيمة المضافة والناتج المحلي الخام والصادرات والتشغيل، من خلال تحليل مختلف البيانات والإحصائيات حول الصناعة التحويلية العربية، وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، وقد توصل البحث إلى أهمية ومكانة الصناعة التحويلية في الاقتصاديات العربية من خلال مساهمتها في زيادة القيمة المضافة والناتج المحلي الخام ودعم القدرة التصديرية واستقطاب اليد العاملة، إلا أن هذه المساهمة تبقى متواضعة على مستوى أغلب الدول العربية بسبب مجموعة من الصعوبات من أهمها عدم مواكبة التقدم التكنولوجي وغياب العمل العربي المشترك وصعوبات التسويق.

الكلمات المفتاحية: صناعة تحويلية، قيمة مضافة، ناتج محلي خام، صادرات، تشغيل

Abstract

This research aims to showing the reality of Arab manufacturing industry and its structural composition and the extent of their contribution to the impact on some macroeconomic indicators such as value added and gross domestic product and exports and employments, through analyze the different data and statistics about Arab manufacturing industry. We use analytic and descriptive approach to achieving goals of research. The research concluded the importance the manufacturing industry in Arabic economies through its contribution to the increase value added and gross domestic product and support the export capacity and attracting labor, but this contribution is insufficient at level most Arabic countries due to a range of difficulties, the most important of which is not keeping pace with technological progress and the marketing difficulties.

Keyword: manufacturing industry, value added, gross domestic product, exports, employment.

[1]د.مليكاوي مولود ، melikaouim@yahoo.fr

1-مقدمة.

تعتبر الصناعة أحد مرتكزات النمو والتنمية في مختلف الدول بغض النظر عن توجهاتها الإيديولوجية والاقتصادية، ولقد ساد توجه عام في الدول المتقدمة نحو الاعتماد بشكل كبير على الصناعة ذات التكنولوجيا الحديثة والعالية، أما بالنسبة للدول النامية والدول العربية فتعرف توجها نحو الصناعات التحويلية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية من أجل رفع معدلات النمو لديها. وبالنظر إلى تبعات الأزمة النفطية التي تعيشها أغلب الأقطار العربية وأثارها السلبية على البنيان الاقتصادي والمالي للدول، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول العربية واختلت موازين المدفوعات والموازنات العامة وقيم العملات الوطنية ومؤشرات التضخم والفقر في العديد منها، فقد عمدت العديد من الدول العربية إلى البحث عن بدائل لتنويع اقتصادياتها ومواردها النفطية حتى لا تكون رهينة العائدات النفطية التي تخضع أسعارها للسوق العالمية وبفعل عوامل لا يمكن التحكم فيها، وتعتبر الصناعة بمختلف مركبتها وأنواعها من أهم مجالات التنويع الاقتصادي في الدول العربية وخاصة النفطية منها، وقد نجحت بعض الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات في بناء رؤية اقتصادية وتجسيدها في الواقع من أجل التقليل من التبعية للريع البترولي وكانت من أهم مجالات التنويع الاقتصادي الاعتماد على الصناعة التحويلية والتي أصبحت تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي للأقطار العربية من خلال دورها الكبير في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام واستقطاب اليد العاملة وزيادة القدرة التصديرية للدول العربية.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الصناعة التحويلية في اقتصاديات الدول العربية فقد أصبحت تحظى باهتمامات واضعي السياسات الاقتصادية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من سمات ومميزات فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة وفي إرساء دعائم القاعدة الإنتاجية الصلبة والسليمة التي تسهم في سد حاجات الاستهلاك المحلي وإحلال الواردات وفي تحسين الميزان التجاري عن طريق النشاط التصديري، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل. وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الصناعات التحويلية في الدول العربية وما مدى مساهمتها في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية الصناعة التحويلية في ظل الثورة الصناعية الجديدة؟

- ما هو واقع الصناعة التحويلية العربية؟

- ما هي أهم أنواع الصناعات التحويلية المعتمدة في الدول العربية؟

- كيف تساهم الصناعة التحويلية العربية في القيمة المضافة للبلد؟

- ما هو أثر الصناعة التحويلية العربية على الناتج العربي المحلي الخام؟

- ما هو واقع صادرات الصناعة التحويلية في الأقطار العربية؟

▶ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة الكشف عن النقاط التالية:

- إظهار أهمية الصناعة التحويلية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي؛

- البحث في واقع الصناعة التحويلية العربية في ظل تراجع أسعار النفط؛

- إظهار مدى مساهمة الصناعة التحويلية العربية في بعض المؤشرات الاقتصادية؛

- استعراض أهم معوقات الصناعة التحويلية العربية وسبل تنميتها وتطويرها؛

▶ أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في الدور الذي أصبحت تلعبه الصناعة بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص في تحقيق التنويع الاقتصادي للدول، وفي ظل تراجع أسعار النفط اتجهت أغلب الدول العربية إلى البحث عن بدائل لتنويع اقتصادياتها ومداخيلها، وتعتبر الصناعة التحويلية من أهم مجالات التنويع الاقتصادي في الدول العربية باعتبار أن هذه الصناعة تعتمد بشكل كبير على كثافة اليد العاملة وهذا ما يتوافق مع مميزات الدول العربية التي تتمتع بارتفاع القوى العاملة، كما أن هذه الصناعة لا تتطلب تكنولوجيا عالية، لذلك وجدت فيها الدول العربية مجالا ملائما للتنويع والابتعاد عن الارتهان للنفط.

◄ منهج البحث

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أحد مناهج البحث العلمي المعتمدة في هذا النوع من البحوث، من خلال وصف وتحليل المتغيرات المتعلقة بالبحث كأهمية الصناعة التحويلية في إرساء دعائم النمو وواقع الصناعة التحويلية العربية ومدى مساهمتها في تحسن المؤشرات الاقتصادية العربية. وقد اعتمد البحث على تقارير صندوق النقد العربي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في الحصول على البيانات المتعلقة بتطور الصناعة التحويلية في الدول العربية.

◄ محاور البحث

تم تناول هذا البحث عبر أربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: أهمية الصناعة التحويلية في ظل الثورة الصناعية الجديدة في إرساء دعائم النمو

المحور الثاني: التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية العربية

المحور الثالث: مساهمة الصناعة التحويلية العربية في المؤشرات الاقتصادية الكلية

المحور الرابع: معوقات الصناعة التحويلية العربية

المحور الأول: أهمية الصناعة التحويلية في ظل الثورة الصناعية الجديدة في إرساء دعائم النمو

في البداية لابد من إعطاء تعريف موجز عن الصناعة التحويلية بأنها تلك الصناعة التي تشمل جميع النشاطات الصناعية كالصناعات البتروكيمياوية والكيماوية والبلاستيكية والمنتجات المعدنية، وصناعة الأجهزة والمعدات ومواد البناء والمواد الغذائية إضافة إلى تكرير النفط، وهي بذلك تستثني الصناعات الإستخراجية مثل استخراج النفط[1].

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية حيوية لجميع دول العالم لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي، بسبب كونه في موقع القلب من التطورات العلمية والإبتكارية الحديثة ونظرا لإنتاجيته العالية نسبيا والمجالات الواسعة المتاحة للابتكار

والتطوير في إطاره. ويساهم تزايد النمو في القيمة الصناعية المضافة بدفع معدلات النمو صعودا بشكل مستدام، كما يتيح استمرار هذا النمو توظيف شرائح هائلة من القوى العاملة في نشاطات الصناعات التحويلية مما يسمح بتحقيق زيادات كبيرة في الدخل. وتلعب الصناعة التحويلية دورا أساسيا في إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى باقي القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والنقل والخدمات، الأمر الذي يحقق زيادات في معدلات النمو الاقتصادي[2].

أما في العالم العربي، فتحتاج الصناعة التحويلية إلى إعادة نظر في السياسات القائمة التي تعيق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، خصوصا وأن هذا القطاع يخلق من 5 إلى 6 أضعاف فرص العمل التي توفرها الصناعة الاستخراجية، إلى جانب تأثيراته المتنوعة في دفع النمو الاقتصادي وتحفيز التشابك بين القطاعات. ولا تقتصر أهمية هذا القطاع على إنتاج السلع الأساسية للاستهلاك المحلي وللتصدير، بل لما يولده من تكنولوجيات جديدة لغيره من القطاعات الاقتصادية، خصوصا وأنه يحتل موقع القلب في الثورة الصناعية الجديدة مثلما جرى في الثورات الصناعية السابقة.

ذلك أن العالم يقف اليوم على عتبة ثورة صناعية جديدة عمادها التقدم التكنولوجي في مجالات علوم الحواسيب والذكاء الاصطناعي والتصنيع المعتمد على الطباعة الثلاثية الأبعاد وتكنولوجيا النانو .ولا يزال هذا التطور في مراحله الأولى، ويمكن اعتباره بمثابة الثورة الصناعية الرابعة بعد الثلاث الأولى التي حدثت سابقا في تاريخ البشرية وأدت إلى التقدم من خلال ابتكار وانتشار أشكال جديدة لتوليد الطاقة، وإنتاج الحجم الكبير، ومعالجة المعلومات .ومن المتوقع أن تنفرد الثورة الصناعية الجديدة عن سابقاتها من حيث السرعة والنطاق وقوة التأثير في تحويل مجمل نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وما لذلك من انعكاسات محتملة على الطبيعة البشرية[3]

لقد ارتكزت الثورة الصناعية الأولى على طاقة المياه والبخار لمكننة العمليات الإنتاجية. واستخدمت الثورة الصناعية الثانية الطاقة الكهربائية لتوليد إنتاج الحجم الكبير .واعتمدت الثورة الصناعية الثالثة على الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات لأتمتة العمليات الإنتاجية .أما الموجة الرابعة من الثورات الصناعية، فإنها تبنى على الموجة الثالثة التي سبقتها والمعروفة بالثورة الرقمية، وتنفرد بدمج مجموعة من التكنولوجيات لكسر الحواجز بين العالم المادي والرقمي، بحيث تصبح المصانع أكثر ذكاء وفعالية وكفاءة من سابقاتها

المحور الثاني: التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية العربية

تعتبر الصناعات التحويلية قطاعا واسعا ومتنوعا ويدخل في نطاقه منظومة عريضة من الصناعات المختلفة التي لا يجمعها إلا مرورها عبر عملية انتقال صناعية من مدخلات أولية إلى منتج صناعي جديد مختلف التكوين والاستخدامات، وهي تشكل جزء أساسي من النشاط المجتمعي والحياة الإنسانية، وفي كثير من المجتمعات هي مقياس تقدمها. وفي البلدان العربية لا تزال هذه الصناعات لم تصل إلى المستوى المأمول ولا تلبي معظم الاحتياجات من السلع والمنتجات الصناعية، كما انها لا تشكل مكونا وازنا في الصناعة التحويلية العالمية رغم الفرص اللامحدودة التي توفرها تلك الصناعات في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وفرص العمل والتقدم التكنولوجي والمعرفي. ومن الصناعات التحويلية العربية نجد صناعة مواد البناء كالاسمنت والحديد والصناعات الهدروكربونية كتكرير النفط والبتروكيميائية والأسمدة، وصناعات أخرى كصناعة السيارات وصناعة السياحة[4].

أولا: صناعات مواد البناء وحركة التشييد

شهد قطاع البناء والتشييد في الدول العربية تقدما ملحوظا في العقود الأخيرة من القرن الماضي مدفوعا بالنمو السكاني العالي وعوائد منتجات النفط والغاز الطبيعي، حيث ازدهرت في الكثير من الدول العربية وشملت هذه النهضة بناء وتشييد المساكن والجسور والطرق ومنشآت الخدمات التعليمية. وساهمت هذه النهضة بدورها في زيادة الاستثمار والإنتاج في مواد البناء كالاسمنت والحديد والأحجار والرخام ومنتجات الألمنيوم ، وبفضل نمو حركة البناء والإنشاء وصناعات مواد البناء توفرت ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتوسعت مجالات التنمية والدخل، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 2016 حوالي 174.9 مليار دولار مقابل 170.8 مليار دولار في سنة 2015، وبمعدل نمو بلغ 2.4%. وسجلت أعلى معدلات نهضة البناء والتشييد في السعودية بناتج بلغ حوالي 42.6 مليار دولار تلتها الإمارات بحوالي 41.6 مليار دولار فالجزائر بحوالي 18.9 مليار دولار، ثم قطر بحوالي 18.1 مليار دولار ومصر بحوالي 14.4 مليار دولار. وتراوحت القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد بين 5 و10 مليار دولار في كل من العراق وعمان والمغرب والسودان، وساهم القطاع باستثمارات تراوحت ما بين مليار وخمسة مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الكويت والبحرين، لبنان والأردن، وكانت مساهمة القطاع أقل من مليار دولار في بقية الدول العربية[5].

لا تزال حركة البناء والتشييد تحت تأثير الانخفاض الحاد في أسعار النفط خاصة في الدول المصدرة للنفط الخام مقارنة بمعدلاتها قبل عامين، ومع ذلك تظل الأفضل بالمقارنة مع الدول العربية غير النفطية، ومع ذلك المعدل المتوسط لنمو حجم قطاع البناء والتشييد لا يزال إيجابيا بفضل النهضة الحضرية النشط في دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال إفريقيا والأردن.

ثانيا: صناعة الإسمنت

اجتمعت لهذه الصناعة كل مقومات الإنتاج كوفرة المواد الأولية ونمو الطلب على سلعة الإسمنت وتوفر التمويلات الاستثمارية والخبرة، وبفضل ذلك تجاوزت عدد المصانع في سنة 2016حوالي 60مصنعا وبطاقة إنتاجية تصميمية بلغت 348.5 مليون طن في العام، وبلغ الإنتاج العربي في سنة 2015 حوالي 236.7 مليون طن وبمعدل نمو بلغ 8.1%، وساهمت صناعة الاسمنت في تغطية حوالي 95% من الطلب المحلي، وتوزعت الزيادة في إنتاج الاسمنت بين عدد من الدول العربية هي موريتانيا، الجزائر، السودان، العراق، عمان، السعودية، الكويت، مصر، المغرب. ويتركز إنتاج الاسمنت في عدد من الدول العربية، حيث يمثل إنتاج السعودية حوالي 25.2% من الإنتاج الكلي للدول العربية تليها مصر بنسبة 21.8% والجزائر بنسبة 11.2%[6] . وفي الوقت نفسه نمى الطلب على الاسمنت بين عامي 2014 و2015 في بعض الدول العربية، حيث نمى بمعدل 20% في جيبوتي و 13% في موريتانيا و11% في السودان.

الشكل رقم(01): إنتاج واستهلاك الاسمنت في الدول العربية لسنة 2015.

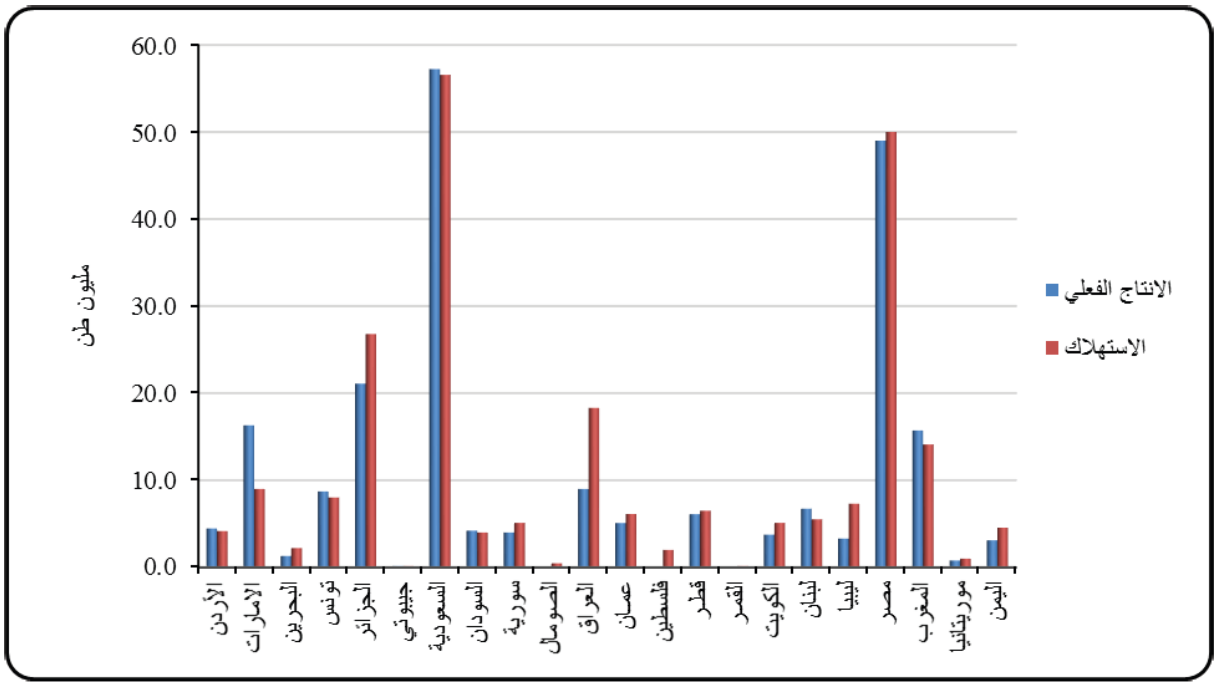

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص72.

تظهر مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والقدرات التصميمية لصناعة الاسمنت في الدول العربية أن الطاقات التصميمية لمصانع الاسمنت في الدول العربية تغطي كل الطلب المحلي، إلا أن عدم تنسيق السياسات الإنتاجية والتجارية البينية لصناعة الاسمنت أفضى للجوء للخارج لتغطية الطلب في كثير من الدول العربية.

ثالثا: صناعة الحديد والصلب

تعد صناعة الحديد والصلب من الصناعات الواعدة في الدول العربية، وقد بلغ إنتاجها في سنة 2016 حوالي 19.4 مليون طن بتراجع بلغ حوالي 2.3% بالمقارنة مع سنة 2015. ويعود هذا التراجع إلى المنافسة الخارجية الشديدة، وتتصدر كل من السعودية(5.5 مليون طن) ومصر(5 مليون طن) والإمارات(3.1مليون طن) وقطر(2.5 مليون طن) وسلطنة عمان(1.5 مليون طن) مجموعة الدول العربية المنتجة للحديد والصلب وحديد التسليح والبناء. وتتوزع الكميات الباقية على التوالي بين كل من المغرب، ليبيا، الجزائر، الأردن، تونس، موريتانيا وسوريا[7]. وتشير التوقعات أن يصل إنتاج مجلس التعاون الخليجي من الحديد والصلب في سنة 2017 حوالي 24 مليون طن وفي دول شمال إفريقيا حوالي 17 مليون طن، في الوقت ذاته سيرتفع الطلب

على الحديد والصلب في مجلس التعاون الخليجي في سنة 2017 إلى حوالي 26 مليون طن وسيرتفع الطلب في دول شمال إفريقيا في سنة 2017 إلى حوالي 18 مليون طن[8].

رابعا: صناعة الأسمدة

شهد إنتاج وتصدير الأسمدة في الدول العربية خلال السنوات الماضية نموا قياسيا بفضل وفرة المواد الخام من الغاز الطبيعي وصخر الفوسفات والبوتاس، حيث تعززت المكانة العالمية لصناعة الأسمدة العربية في أسواق اليوريا، صخر الفوسفات، حامض الفوسفوريك، فوسفات الأمونيوم والسوبر فوسفات الثلاثي بجانب الأمونيا والكبريت. وتأثرت أسعار الأسمدة بانخفاض أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي. وإجمالا تواجه صناعة الأسمدة تحديات شتى أهمها متغيرات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي وتباطؤ النمو الاقتصادي والتوسع في صناعة الأسمدة وإنتاج البدائل والمنافسة.

ساهمت الدول العربية في سنة 2015 بنسبة 21% من الإنتاج العالمي لفوسفات الأمونيوم الثنائي(DAP) و37% من حجم تجارته العالمية، وبنسبة 25% من الإنتاج العالمي لصخر الفوسفات و64% من التجارة العالمية، و 58% من حامض الفوسفوريك العالمي، و 34% من التجارة العالمية لليوريا، و 16% من الإنتاج العالمي للكبريت و 30% من حجم تجارته العالمية فضلا عن 42% و 7% من الأسواق العالمية للسوبر فوسفات الثلاثية والبوتاس على التوالي[9].

وتظهر أهم مؤشرات الإنتاج والتصدير العربي من الأسمدة أن التصنيع يتركز في الدول المنتجة للنفط والغاز والفوسفات، فقد بلغ إنتاج الدول العربية من الأمونيا في سنة 2015 حوالي 9% من الإنتاج العالمي و 19% من تجارة السوق العالمية، ويتوزع الإنتاج بين الدول العربية كما يلي: السعودية، قطر، مصر، الجزائر، عمان والإمارات. ويمثل إنتاج الدول العربية من اليوريا في سنة 2015 حوالي 12% من الإنتاج العالمي و 34% من تجارتها العالمية، ويتركز الإنتاج العربي منها في قطر، السعودية، مصر، الإمارات وعمان على التوالي[10].

ويعد المغرب الرائد عربيا في إنتاج وتصدير صخر الفوسفات، إذ بلغت مساهمته 55% من الإنتاج العربي يليه على التوالي الأردن والسعودية ومصر التي شهدت سنة 2016 توسعا كبيرا في صناعة الأسمدة بكلفة بلغت حوالي 2 مليار دولار. ومن الفوسفات المصنع حامض الفوسفوريك (P2O5) بلغت حصة الدول العربية 16% من الإنتاج العالمي، ومن السوبر

فوسفات الثلاثي(TSP) شكلت المساهمة العربية 29% من الإنتاج العالمي و 42% من سوق التجارة العالمية، وتعد الأردن المنتج العربي الوحيد للبوتاس وبحصة بلغت 6% من الإنتاج العالمي و 7% من تجارته العالمية. وتساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 16% من الإنتاج العالمي للكبريت[11].

خامسا: صناعة السيارات

لا تزال صناعة السيارات في الدول العربية في بدايتها والتي تتمثل في إنشاء معامل تجميع بعض السيارات الأجنبية الصنع في بعض الدول العربية، وفي وقت تجاوز الإنتاج العالمي من السيارات في سنة 2015 حوالي 90 مليون سيارة إلا أن الإنتاج العربي من السيارات بذات السنة لم يتعد 0.38% من الإنتاج العالمي ومجرد خطوط تجميع لسيارات أجنبية. بدأت جهود تصنيع السيارات في الدول العربية في الخمسينات من القرن الماضي، فقد شهدت صناعة السيارات في المغرب ومصر والجزائر وتونس قدرا من التطور حيث بلغ إنتاج(تجميع) الدول العربية من السيارات في سنة 2015 وفقا لتقرير المنظمة الدولية لصانعي السيارات حوالي 345 ألف سيارة، توزعت بين المغرب بنسبة 83.3% ، مصر 10.5% و 6% في الجزائر ودون 1% في تونس. وتجاوزت صادرات المغرب من السيارات قيمة صادراتها من الفوسفات لتحتل المرتبة الأولى في الصادرات الصناعية للمغرب، وتتمثل خطة المغرب في هذا المجال زيادة التصنيع حتى سنة 2020 ليصل إلى مليون سيارة.

تعتزم السعودية إنشاء منطقة صناعية لصناعة السيارات بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 400 ألف سيارة، وتعمل سوريا مع إيران لإعادة تشغيل مصنع السيارات المتوقف، كما تسعى الجزائر لمضاعفة إنتاجها من السيارات مع شركات هيونداي، بيجو، مرسديس، وتنتج السودان سيارة جياد، ولدى كل من الإمارات والأردن برامج للبدء بإنتاج تجميعي للسيارات، وتسعى العراق لإعادة تشغيل مصنع تجميع السيارات المتوقف. تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة للاستثمار في مجال صناعة السيارات، حيث تشكل نسبة ما بين 15 إلى 20% من إجمالي استهلاك السيارات العالمي، وسوق بهذا الحجم يوفر بيئة مواتية لتنمية صناعة السيارات في الوطن العربي.

سادسا: الصناعة الدوائية العربية

تعتبر صناعة الأدوية في الدول العربية متأخرة عن المستويات التي بلغتها على الصعيد العالمي، حيث أن إجمالي إنتاج الدول العربية من الدواء في سنة 2014 بلغ 11 مليار دولار تغطي 65% من الاستهلاك المحلي والبالغ مقداره 17 مليار دولار من الأدوية، وهذا يشكل 2.5% من الاستهلاك العالمي وهو رقم مقارب لما تستهلكه دولة تركيا فقط، وبلغ إجمالي الاستثمارات بالدول العربية في إنتاج الدواء حوالي 4.5 مليار دولار، وعدد مصانع الدواء بلغ 315 مصنعا. تغطي الصناعة الدوائية في مصر أكثر من 90% من الاستهلاك المحلي من الدواء، وفي المغرب واليمن تصل نسبة التغطية إلى حوالي 85% في كل منهما، وفي السعودية 40% وفي الإمارات 20%، أما في لبنان فتصل إلى أقل من 12%، ويستورد الوطن العربي 95% من خامات الصناعة الدوائية من الهند والصين وبنجلاديش لعدم وجود صناعة حقيقية في هذا المجال رغم حيويته[12].

وفي الدول العربية تبذل جهود متفاوتة في تطوير صناعة الأدوية، وتظهر تجارب بعض الدول مؤشرات مشجعة، فمصر تعد من أقدم الدول العربية إنتاجا للأدوية وهي الدولة العربية الأكثر إنتاجا للدواء في الوقت الراهن. إن إسهام صناعة الأدوية العربية إلى إجمالي صناعة الأدوية العالمية متواضع، وحصتها من صادرات الأدوية متواضع أيضا، فالأردن الذي يحتل المرتبة الأولى عربية في مجال تصدير الأدوية احتل المركز 39 بين دول العالم في صادرات الأدوية. تواجه صناعة الأدوية في الدول العربية صعوبات جمة من أهمها المعوقات المتصلة بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، كما تتأثر سلبا بالسياسات الإنتاجية للتحالفات والتكتلات الاقتصادية لشركات إنتاج الأدوية، وفي توفير مدخلات صناعة الأدوية، وفي نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي

ثامنا: الصناعات الغذائية العربية

يعد قطاع الصناعات الغذائية في البلدان العربية من الصناعات الحديثة سريعة النمو حتى أصبح ثاني الصناعات التحويلية التقليدية من حيث المساهمة في الناتج الصناعي وتوفير فرص العمل، وتشمل الصناعات الغذائية في الوطن العربي صناعات السكر، الزيوت، صناعة الألبان ومشتقاتها، المشروبات بأنواعها، المعلبات الغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى. وتنتشر هذه الصناعات في جميع الدول العربية بتفاوت تبعا لوفرة المدخلات ومقدار الطلب والقدرة التنافسية وفرص الاستثمار، وتتسم معظم

هذه الصناعات بأنها صغيرة ومتوسطة وتكاد تكون محلية لمحدودية مساهمتها في التجارة الخارجية العربية لأسباب شتى من أهمها انخفاض مستوى الجودة وارتفاع التكاليف وضعف القدرة التنافسية مع المنتجين الكبار. وهناك جهودا تبذل لتطوير قطاع الصناعات الغذائية نظرا لنمو الطلب القوي على الغذاء والمنتجات الغذائية واتساع الفجوة الغذائية، ففي الإمارات العربية المتحدة تجاوز عدد منشآت الصناعات الغذائية 438 منشأة وتبلغ إجمالي الاستثمارات فيها 44 مليار درهم، 80% منها استثمارات محلية[13].

وفي مصر تجاوز عدد العاملين في الصناعات الغذائية ربع مليون عامل وبلغت قيمة الصناعات الغذائية في الكويت قرابة ملياري دولار، وتجاوز عدد منشآت الصناعات الغذائية في كل من فلسطين 2200 منشأة وتونس 11000منشأة والسعودية 24000منشأة يعمل فيها حوالي 190 ألف عامل، وفي المغرب تمثل الصناعات الغذائية ما يناهز 36% من الإنتاج الصناعي و 29% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وتشغل نحو 20% من اليد العاملة و 15% من حجم صادرات المنتجات المصنعة. والأمر كذلك في بقية الدول العربية، حيث تكشف مؤشرات الصناعات الغذائية عن معدلات نمو متصلة تتراوح من 5 إلى 10% سنويا، وهذا النمو مرشح للاستمرار والارتفاع مع النمو السكاني العالي والتحولات المستمرة في السلوك الاستهلاكي للسكان نحو الأغذية الجاهزة. وعلى سبيل المثال أظهرت مؤشرات إنتاج واستهلاك السكر لسنة 2013 على المستوى العربي نموا واسعا إذ بلغ إنتاج الدول العربية من سلعة السكر 3.1 مليون طن، وتركزت صناعة السكر في كل من مصر، السودان، المغرب، سوريا، لبنان، الصومال

المحور الثالث: مساهمة الصناعة التحويلية العربية في المؤشرات الاقتصادية الكلية

أولا: القيمة المضافة للصناعة التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في 2016 حوالي 259.5 مليار دولار مقارنة بحوالي 268.1 مليار دولار في سنة 2015 وبتراجع بلغ حوالي 3.2%. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد تفاوتت معدلات نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية، حيث بلغت أعلاها في السودان بنسبة 21% وأدناها في الجزائر بنسبة 0.7%، وبلغت مساهمة الصناعة التحويلية في سنة 2016 حوالي 11.1%[14] من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

الجدول رقم(01): تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية للفترة(2011-2016)

السنة	القيمة المضافة(مليار دولار)	معدل النمو السنوي
2011	224.6	%11.6
2012	248.5	%10.7
2013	253.5	%2
2014	266.4	%5.1
2015	268.1	%0.6
2016	259.5	%3.2-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.

-البنك الدولي تقرير مؤشرات التنمية الدولية، 2017.

- Unido, Industrial Development Report, 2016

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية، كما أن نمو القيمة المضافة شهد تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2015-2016 ويرج ذلك إلى تراجع أسعار النفط وتأثيرها على قطاع الصناعة التحويلية على اعتبار أن أغلب الدول العربية هي دول نفطية وتأثرت بشكل كبير بتراجع أسعار النفط في السوق الدولية.

وعلى مستوى كل دولة على حدة يمكن توضيح تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم(02): القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول العربية لسنة 2016

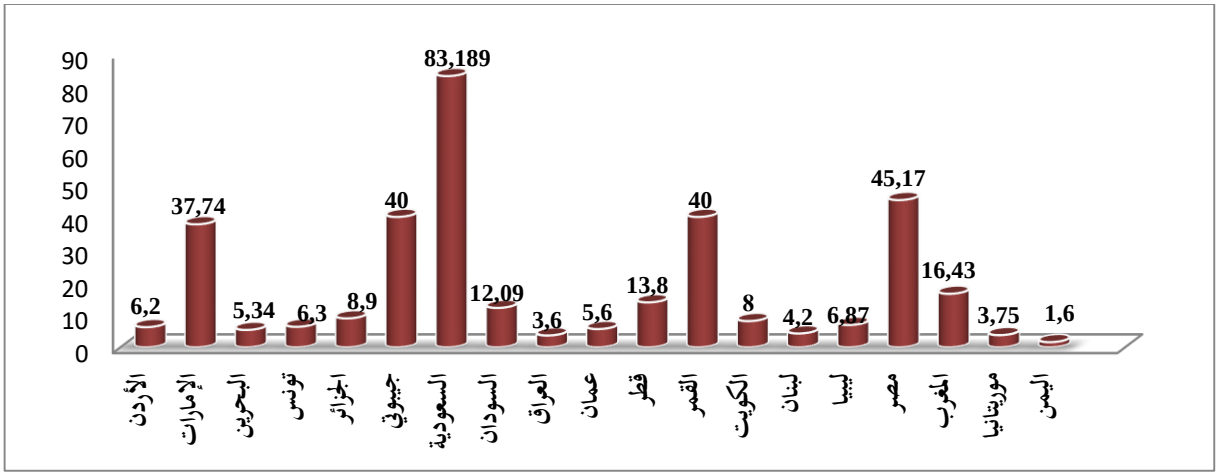

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق إحصائيات صندوق النقد العربي، 2017.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في كل من السعودية بنسبة 83.19% والإمارات بنسبة 37.74% وجيبوتي بنسبة 40% وجزر القمر بنسبة 40% ومصر بنسبة 45.17%، بالمقابل هناك تواضع في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في بقية الدول العربية.

ثانيا: مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات العربية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 120.8 مليار دولار وشكلت حوالي 14.7% من إجمالي صادرات تلك الدول في سنة 2015. وتحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 37.1 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 30.7% من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها الإمارات ب 19.9 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 15.2 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 76.5% من إجمالي صادراتها،

تليها الأردن بحوالي 69.6% ثم المغرب بحوالي 69.4%[15] . والجدول أدناه يوضح قيمة ونسبة صادرات الصناعة التحويلية في مجموعة من الدول العربية خلال سنة 2015.

الجدول رقم (02): صادرات الصناعة التحويلية لعينة من الدول العربية خلال سنة 2015.

الدول	قيمة الصادرات(مليون دولار)	نسبة الصادرات من الصناعة التحويلية	نسبة صادرات الصناعة التحويلية في التجارة العالمية
الأردن	5.449	69.6	0.04
الإمارات	19.875	7.5	0.17
البحرين	2.676	23.9	0.16
تونس	10.765	76.5	0.11
الجزائر	1.776	4.7	0.12
السعودية	37.12	18.4	0.55
عمان	6.082	15.5	0.07
قطر	4.019	5.2	0.10
القمر	5	21.7	----
الكويت	5.068	9.2	0.28
لبنان	2.492	62.6	0.02
مصر	10.078	52.9	0.15

المغرب	15.188	69.4	0.14
اليمن	16.8	16.8	0.01
مجموع الدول العربية	120.8	14.7	0.15

المصدر: البنك الدولي تقرير مؤشرات التنمية الدولية، 2017.

- Unido, Industrial Development Report, 2016

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات في كل من الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب، ويمكن تفسير ذلك بأن الدول المذكورة هي دول غير نفطية وتعتمد بشكل أساسي على الصناعة التحويلية للحصول على مواردها. بالمقابل يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات في بقية الدول العربية المشمولة بالدراسة ويرجع سبب ذلك إلى أن صادرات تلك الدول يغلب عليها الصادرات النفطية والغاز الطبيعي، فهي دول غنية بهذه الموارد كالسعودية والإمارات والكويت وقطر والجزائر...

ثالثا: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية في سنة 2016 حوالي 701 مليار دولار مقابل حوالي 802.5 مليار دولار في سنة 2015، وبمعدل تراجع بلغ 12.6% ويعود سبب ذلك التراجع إلى استمرار اتجاه وتأثير انخفاض أسعار النفط في سنة 2016. وعلى الرغم من تراجع الناتج الصناعي العربي عن المستويات العالية التي بلغها في سنتي 2014 و2015 فإن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لا يزال كبيرا. وتساهم الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 11.1% لسنة 2016 مقارنة ب 11% في سنة 2015 و 9.7% في سنة 2014 و 9.3% في سنة 2013 و 9.4% في كل من سنتي 2011 و 2012. والشكل الموالي يوضح مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على حدة خلال سنة 2016.

الشكل رقم(03): مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال سنة 2016

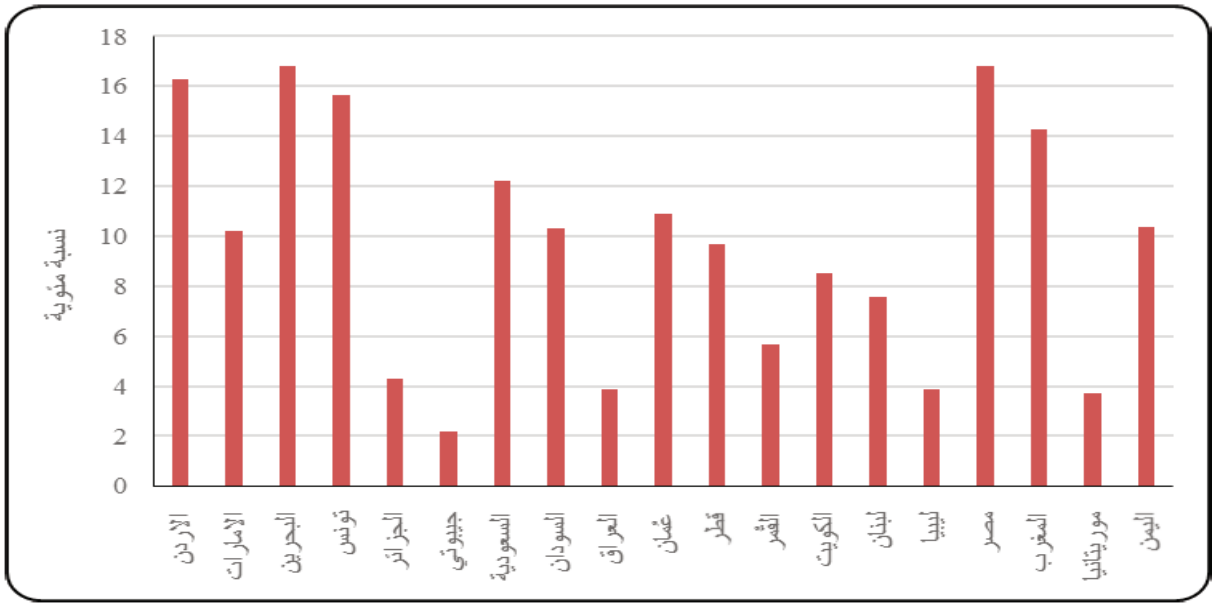

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 69.

رابعا: مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل

يساهم قطاع الصناعة بنوعيه الاستخراجي والتحويلي وبمستوياته المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في توفير ملايين فرص العمل المباشرة، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع لسنة 2015 حوالي 23 مليون عامل أي نحو 17.8% من إجمالي القوى العاملة العربية، وساهم القطاع الصناعي(استخراجي وتحويلي) في توفير حصة كبيرة من فرص العمل غير المباشرة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد تفاوتت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توفير فرص العمل، فقد تراوحت بين 7% في عمان و 37.4% في سوريا. ويمكن توضيح مساهمة الصناعة(إستخراجية وتحويلية) في التشغيل في الدول العربية من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم(04): مساهمة الصناعة(استخراجية، تحويلية) في التشغيل في الدول العربية لسنة 2015

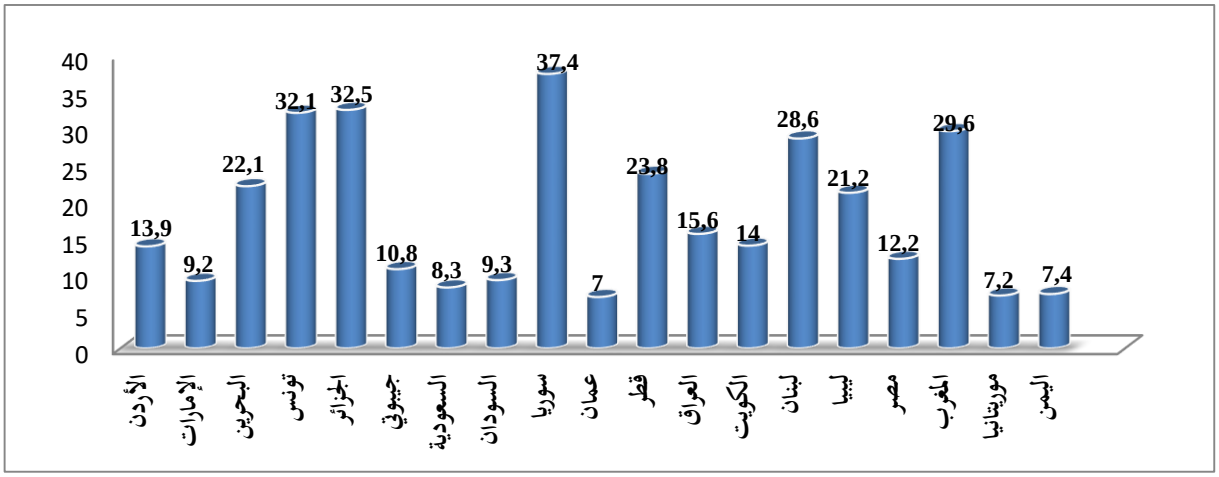

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق إحصائيات صندوق النقد العربي، 2017.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القطاع الصناعي بنوعيه الاستخراجي والتحويلي يستقطب نسب عالية من اليد العاملة في بعض الدول العربية مثل سوريا(37.4%) تونس(32.1%) الجزائر(32.5%) قطر(23.8%) لبنان (28.6%) والمغرب (28.6%)، وبالمقابل هنا مساهمة متواضعة لقطاع الصناعة في التشغيل في باقي الدول العربية مثل اليمن وموريتانيا وعمان والسعودية والسودان والإمارات والأردن، ويعزى ذلك إلى المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات وكذا القطاع الزراعي في هذه الدول في استقطاب اليد العاملة على حساب القطاع الصناعي.ففي الأردن مثلا يستقطب قطاع الخدمات 80.6% من اليد العاملة، وفي الإمارات يستقطب قطاع الخدمات 88.2% من اليد العاملة، وفي جيبوتي يستقطب القطاع الزراعي 72.2% من اليد العاملة.

المحور الرابع: معوقات الصناعة التحويلية العربية

يواجه قطاع الصناعة التحويلية العربية مجموعة من المعوقات التي تحد من زيادة إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، من أهم هذه المعوقات ما يلي[16]:

أولا: ضعف الاستخدام التكنولوجي

يظهر من تحليل نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة أو عالية في القيمة المضافة التحويلية في الدول العربية وفقا لبيانات تضمنها التقرير الصناعي العربي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية في سنة 2010 ضعف الاستخدام التكنولوجي في قطاع الصناعات التحويلية، ومن ثم فإن ضعف إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يفسر بضعف الاستعمال التكنولوجي الذي يتجسد بانخفاض نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة أو عالية في القيمة المضافة التحويلية، والتي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 19% في دولة قطر وهذه النسبة تقل كثيرا عن نظيرتها في بعض الدول كماليزيا والمكسيك التي كانت فيها النسب49.8% و45.2% على التوالي.

ثانيا: غياب التكامل وضعف التنسيق بين صناعات الدول العربية

تفتقر الصناعات التحويلية في الدول العربية إلى التكامل والتنسيق فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعدم التقيد بأنظمة العمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية، خاصة في مجال المواطنة الاقتصادية .ونظرا لضيق الأسواق المحلية للدول العربية، وفي ضوء القيود والصعوبات التي تواجه تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، فقد أدى ذلك إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في بعض هذه الصناعات مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض معدل العائد الاقتصادي فيها، وهو ما يؤثر على القدرة التنافسية لها في الأسواق المحلية والخارجية.

ثالثا: انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير في الصناعات التحويلية العربية

يعد البحث والتطوير التكنولوجي الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية للدول العربية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة، إذ يعاني من ضعف الموارد المالية المرصودة له مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة، والعديد من الدول النامية الصاعدة(كالنمور الاسيوية)، فمثلا لا يتجاوز حجم الإنفاق على البحث والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، نجد بأنه في السويد يبلغ 3.8 % وفي اليابان0.2% .

بالإضافة إلى المعوقات السابقة هناك معوقات أخرى للصناعة التحويلية العربية نذكر منها[17]:

-ضعف مطابقة المنتجات والسلع للمواصفات العالمي؛

-ضعف التمويل اللازم للمشروعات الصناعية؛

-عدم مواءمة المنتجات الصناعية المنتجة لاحتياجات الأسواق؛

-ضعف الكفاءة الإنتاجية والتسويقية؛

-ضعف البنى التحتية والنقص الكبير في إقامة المدن والمناطق الصناعية؛

-ندرة الكفاءات الصناعية وضعف الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي التخصصي؛

-ضعف أو غياب مراكز الدعم الصناعي والخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية؛

-بيئة العمل غير المهيئة للابتكار والابداع في العديد من الدول العربية؛

-ضعف البيئة الاقتصادية الملائمة للاستثمار.

خاتمة.

تشكل الصناعة التحويلية العربية ركيزة أساسية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي الخام ودعم القدرة التصديرية للبلد واستقطاب اليد العاملة، وتتفاوت هذه المساهمة بين الدول العربية حسب بنية الاقتصاد والموارد المتوفرة لدى كل دولة عربية وكذا مدى رغبتها في تنويع اقتصادياتها، فهناك من الدول العربية التي لا تتوفر على موارد طبيعية لتوليد الإيرادات كالمغرب والأردن وتونس ومصر، فهي تعتمد بشكل كبير على قطاع الصناعة بنوعيه الإستخراجي والتحويلي، وهناك من الدول العربية تبنت منهج التنويع الاقتصادي وخطت خطوات كبيرة في هذا التنويع للتخلص من تبعيتها للنفط كالسعودية والإمارات، وهناك من الدول العربية من بقيت رهينة قطاع النفط ولا يمثل القطاع الصناعي فيها إلا نسبة ضئيلة الجزائر والسودان وليبيا واليمن...

ومن أجل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية العربية والاعتماد عليها كبديل للتنويع الاقتصادي يمكن تقديم المقترحات التالية:

– تعزيز التواصل مع التكنولوجيات الصناعية العصرية وإقامة المشروعات المشتركة مع الشركات العالمية الرائدة في الصناعات التحويلية؛

– الاهتمام بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير من أجل رفع جودة منتجات الصناعة التحويلية العربية في السوق الدولية وزيادة القدرة التنافسية لها؛

– تنسيق الجهود العربية في مجال الصناعة التحويلية لخلق منطقة تجارة حرة تمكن من تصريف منتجات الصناعة التحويلية وضمان الاستمرارية؛

– توفير التمويل اللازم لهذا القطاع وخاصة في مجال الصناعة الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص الموارد المالية، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الضريبية لتشجيع القطاع على النمو والتطور والمنافسة؛

– إشراك القطاع الخاص في مجال الصناعة التحويلية بهدف إعادة انتعاشها وتحديثها وتعزيز الكفاءة والإنتاجية والتطوير؛

– خلق بيئة أعمال ملائمة لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية العربية واستقطاب التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع.

المراجع والهوامش.

1ضحى سالم أحمد، القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 4 ، المجلد 8 ، 2012، ص131.

2 دائرة البحوث الاقتصادية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، يناير 2016، ص05.

3 نفس المرجع، ص 06.

4 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الصناعي، 2016، ص 71.

5 نفس المرجع، ص 71.

6 Unido, Industrial Development Report, 2016, p145.

7 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 72

8 الاتحاد العربي للحديد والصلب، وثائق اجتماع الجزائر، 2015.

9 الاتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي للأسمدة، 2015، ص 93.

10 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 73.

11 نفس المرجع، ص 73.

12 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الصناعي، 2015، ص 127.

13 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الصناعي، 2014، ص 99.

14 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 68.

15 نفس المرجع، ص 81.

17 عامر جميل عبد الحسين، مهدي صالح حنوش، واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الخليج العربي، المجلد41، العدد(3-4)، 2013، ص ص 20-22.

17 دائرة البحوث الاقتصادية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سابق، ص ص 23، 24.